جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية :الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	زغبيد نسيم لطفي	سطحي جابر
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر أ	أستاذ التعليم العالي
الجامعة	المدرسة العليا للمحاسبة والمالية	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–

عنوان المداخلة: واقع التجارة البينية بين الدول العربية بين التحديات، والآفاق المستقبلية

الملخص:

تناولت المداخلة واقع التجارة البينية بين الدول العربية من منطلق تحليل عميق للتحديات التي تواجهها والفرص التي يمكن استغلالها لتعزيزها مستقبلًا. في بداية المداخلة، تم تسليط الضوء على العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تؤدي إلى بطء الإجراءات وتأخير تبادل السلع والخدمات عبر الحدود. وأُشير إلى أن الاختلاف في السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية يشكل عائقًا رئيسيًا، حيث يؤدي التنوع في الأنظمة التنظيمية والجمركية إلى صعوبات كبيرة في تحقيق التكامل الاقتصادي.كما تم التطرق إلى العقبات اللوجستية التي تشمل بنية النقل غير المتطورة والإجراءات الجمركية المعقدة، والتي تزيد من تكلفة التجارة وتقلل من جاذبيتها. وترافق هذه التحديات مع تأثير التوترات السياسية والصراعات الإقليمية التي تُضعف الثقة بين الدول وتحد من فرص التعاون الاقتصادي المتبادل، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات المشتركة وإبطاء نمو الأسواق الداخلية.من ناحية الآفاق المستقبلية، أبدت المداخلة تفاؤلاً بإمكانية تجاوز هذه العقبات عبر تبني سياسات اقتصادية موحدة وإصلاحات هيكلية شاملة. وأكدت على ضرورة تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات لتسهيل حركة البضائع وتخفيض التكاليف التشغيلية، بالإضافة إلى تحسين الأنظمة الجمركية والإدارية بما يتماشى مع التجارب العالمية الناجحة. كما دُعي إلى استثمار أكبر في التكنولوجيا الرقمية لتعزيز التجارة الإلكترونية وفتح أسواق جديدة، مما يسهم في دمج الاقتصاديات المحلية ضمن إطار إقليمي متكامل.في الختام، خلصت المداخلة إلى أن تحقيق نهضة حقيقية في التجارة البينية بين الدول العربية يتطلب إرادة سياسية صلبة وتعاوناً إقليمياً حقيقياً. إذ يجب على الدول العربية العمل على إزالة الحواجز التنظيمية واللوجستية والتغلب على التحديات السياسية، مما يمهد الطريق أمام آفاق واعدة للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق تكامل تجاري يخدم مصالح جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية :التجارة البينية ، العقبات الجمركية واللوجستية ، التكامل الاقتصادي البنية، التحتية للنقل والاتصالات

Abstract :

The presentation examined the state of intra-Arab trade through an in-depth analysis of the challenges it faces and the opportunities that can be harnessed to strengthen it in the future. At the outset, the discussion highlighted the administrative and bureaucratic obstacles that lead to slow procedures and delays in the exchange of goods and services across borders. It was noted that the differences in economic and trade policies among Arab countries constitute a major barrier, as the diversity in regulatory and customs systems creates significant difficulties in achieving economic integration. Furthermore, the presentation addressed logistical obstacles, including an underdeveloped transportation infrastructure and complex customs procedures, which increase trade costs and diminish its attractiveness. These challenges are compounded by the impact of political tensions and regional conflicts that erode trust between countries and limit opportunities for mutual economic cooperation, leading to a decline in joint investments and a slowdown in domestic market growth. On the prospect of the future, the presentation expressed optimism about overcoming these obstacles by adopting unified economic policies and comprehensive structural reforms. It emphasized the necessity of developing transportation and communications infrastructure to facilitate the movement of goods and reduce operating costs, in addition to improving customs and administrative systems in line with successful global practices. There was also a call for increased investment in digital technology to boost e-commerce and open new markets, thereby integrating local economies into a cohesive regional framework. In conclusion, the presentation argued that achieving a true renaissance in intra-Arab trade requires strong political will and genuine regional cooperation. Arab countries must work to eliminate regulatory and logistical barriers and overcome political challenges, paving the way for promising prospects for sustainable economic development and a trade integration that serves the interests of all parties.

Keywords: Intra-regional trade, customs and logistical obstacles, economic integration, transportation and communications infrastructure.

مقدمة:

تواجه التجارة البينية بين الدول العربية واقعًا معقدًا يجمع بين تحديات داخلية وإقليمية تؤثر على قدرة المنطقة على تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود. فهي تُعدُّ ركيزة أساسية للنهوض بالاقتصاد العربي، إذ تساهم في تعزيز النمو، وتوفير فرص الاستثمار والتوظيف، وتعزيز الروابط بين الشعوب والثقافات. ورغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تجلبها التجارة البينية، فإنها تواجه سلسلة من العقبات التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي فعّال ومستدام.

من أبرز هذه التحديات العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تؤدي إلى تباطؤ الإجراءات الجمركية وتنفيذ السياسات التجارية، مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويؤثر سلبًا على سرعة حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. كما أن التباينات في السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية تولد فروقًا في الأنظمة التنظيمية والإجرائية، مما يصعب تنسيق الجهود المشتركة ويعوق إنشاء سوق إقليمي متكامل. ولا يمكن إغفال العقبات اللوجستية التي يتمثل أبرزها ضعف البنية التحتية للنقل والاتصالات، والتي تُعد عاملاً حاسمًا في تسهيل العمليات التجارية وتقليل التكاليف، إذ تؤدي حالات التدهور في شبكات النقل وتأخر التطوير التقني إلى خلق بيئة تجارية غير ملائمة للنمو.

وعلاوة على ذلك، تلعب التوترات السياسية والصراعات الإقليمية دورًا محوريًا في تعميق العقبات التي تواجه التجارة البينية؛ إذ تؤثر هذه العوامل على الثقة المتبادلة بين الدول وتحد من رغبتها في تبادل الخبرات والتعاون الاقتصادي الوثيق. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات التعاون العربي، وتبني سياسات موحدة تُعزز من التكامل وتُزيل الفوارق التي تقوض جهود التطوير.

على الرغم من هذه التحديات، تلوح في الأفق فرص واعدة من شأنها إعادة تشكيل مشهد التجارة البينية في العالم العربي. ففي عصر العولمة والتحول الرقمي، تبرز إمكانيات كبيرة لتعزيز التجارة الإلكترونية وتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات بما يتماشى مع التجارب العالمية الناجحة. كما أن تبني إصلاحات هيكلية شاملة وتوحيد السياسات الاقتصادية يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في طريقة إدارة الأنظمة الجمركية والإدارية، مما يساهم في تسريع وتيرة التبادل التجاري وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ومن هذا المنطلق، يُعدُّ تحقيق التكامل التجاري بين الدول العربية تحديًا يستدعي تضافر الجهود السياسية والاقتصادية على حد سواء، مع ضرورة وضع استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي وإزالة العقبات التقليدية. إن مستقبل التجارة البينية في العالم العربي يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية المشتركة والقدرة على تبني حلول مبتكرة تضمن استفادة الجميع من فرص التطور الاقتصادي وتوطيد العلاقات التجارية بما ينعكس إيجابًا على المجتمع بأسره.

إشكالية الدراسة:

تبرز إشكالية الدراسة في تساؤلها عن كيفية تجاوز هذه العقبات وتحويل التحديات إلى فرص تعزز من التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، وما هي الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن تبنيها لتحقيق ذلك، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة في المنطقة.

أهمية الدراسة:

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، فإن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز علاقاتها، خصوصا ، التي لا تزال دون مستوى الطموح، لعدة أسباب كما ً الاقتصادية البينية في مجال التجارة سيتم توضيحها بالدراسة، من بينها تشابه هياكل صادرات غالبية الدول العربية، حيث تشترك الدول العربية كمجموعة في كون صادراتها من المواد الأولية الطبيعية تمثل نسبة كبيرة من إجماليً الصادرات والدخل القومي، وبالتالي فإن أي تقلبات في الأسعار العالمية لتلك السلع على تنعكس سلبا الاقتصادات العربية كمجموعة. كذلك، يفرض الواقع الاقتصادي الجديد أهمية تحقيق الدول العربية للتكامل الاقتصادي العميق كي تتمكن تلك الدول من تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لديها، ومن ثم الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية.

هدف الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة، حيث أنه في ظل هذه الظروف تبرز أهمية دعم التجارة البينية بينً بل بات ضرورة تمليها تحديات التكتلات الإقليمية ومن بينها المنطقة العربية، وهو ما لم يعد خيارا النظام العالمي الجديد .جدير بالذكر، أن تنمية التجارة العربية البينية، ستظل في مقدمة الأولويات التي تتضمنها برامج وخطط التكامل الاقتصادي العربي، حيث استحوذت النقاشات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية سوا خلال اجتماعات القمة، أوً ء الكبرى، على قدر كبير من الاهتمام منذ إنشاء جامعة الدول العربية، على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية والتجارة والوزارات المعنية في الدول العربية، حيث تمحورت غالبية تلك

الاجتماعات، على مدار سنوات عديدة، حول العمل على تحرير التجارة العربية تدريجيا ، من خلال العمل على تطبيق سياسات تجارية تتسقً ودمجها بصورة أكبر في التجارة العالمية مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

1 -واقع التجارة الخارجية والبينية العربية

1-1اتجاهات الصادرات

شهدت الصادرات العربية نمواً كبيراً خلال عامي 2021 و2022، وبلغت ذروتها في زيادة ملحوظة بنسبة 46.2% في عام 2022، متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 11.4%. غير أن تباطؤ الطلب على الواردات من قبل الاقتصادات الرئيسية، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، المصحوب بتدني أسعار السلع الأساسية، أدى إلى انخفاض بنسبة 11.4% في مجموع الصادرات العربية، التي بلغت 1,388.6 مليار دولار في عام 2023 (الشكل 1). وكان لهذا الانكماش آثار سلبية على موازين المدفوعات، طالت خصوصاً البلدان العربية المصدرة للنفط، مما قلل جزئياً من أرباحها من العامين السابقين. بيد أنه حَظِي في الوقت نفسه بالتحسن التجاري للاقتصادات الأكثر تنوعاً مثل الأردن والمغرب وموريتانيا. (الإسكوا ، 2019)

الشكل 1 مجموع التجارة السلعية للمنطقة العربية، 2012-2023

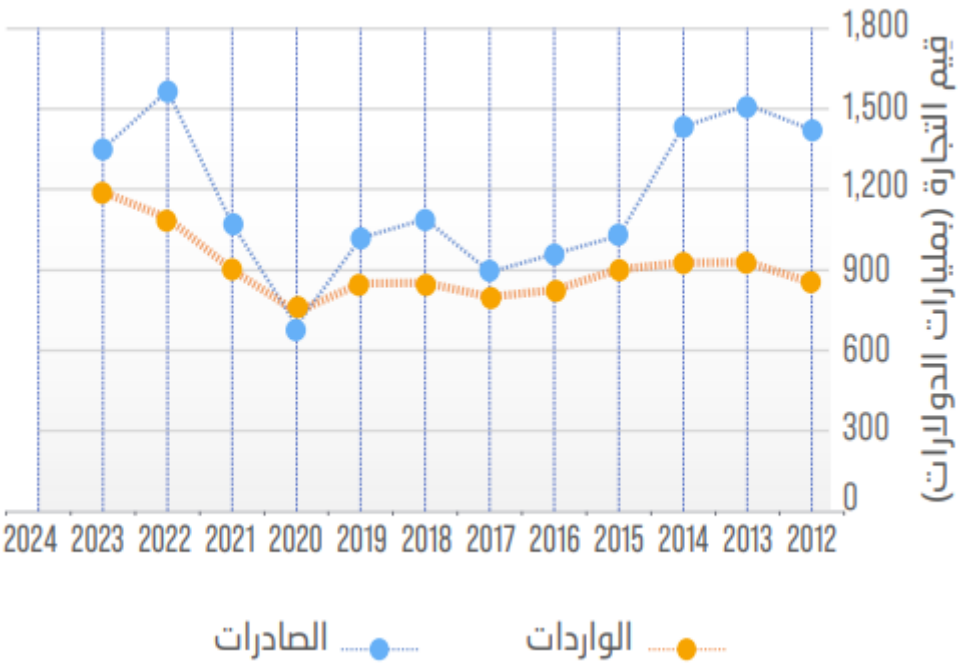

المصدر: (الإسكوا ، 2023)

تُعدّ المنطقة العربية مصدرًا مهمًا لمنتجات الطاقة، ومُعظمها من النفط الخام والغاز الطبيعي، وقد أثّر انخفاض أسعار النفط الخام خلال عام 2023 بنسبة 20 في المائة، من نحو 83 دولارًا للبرميل، البنك الدولي (2023) وانخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 63 في المائة عن مستواها في عام 2022، على القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة.

ونظرًا إلى أنَّ المنطقة غنيّة بموارد للطاقة من النفط والغاز، فإنها ما تزال تحظى بأهمية كبيرة، إذ تمثّل 60 في المائة من مجموع صادرات المنطقة. البنك الدولي (2019).

الشكل 2 النسبة المئوية للتغُير في الصادرات والواردات لبلدان مختارة في عام 2023

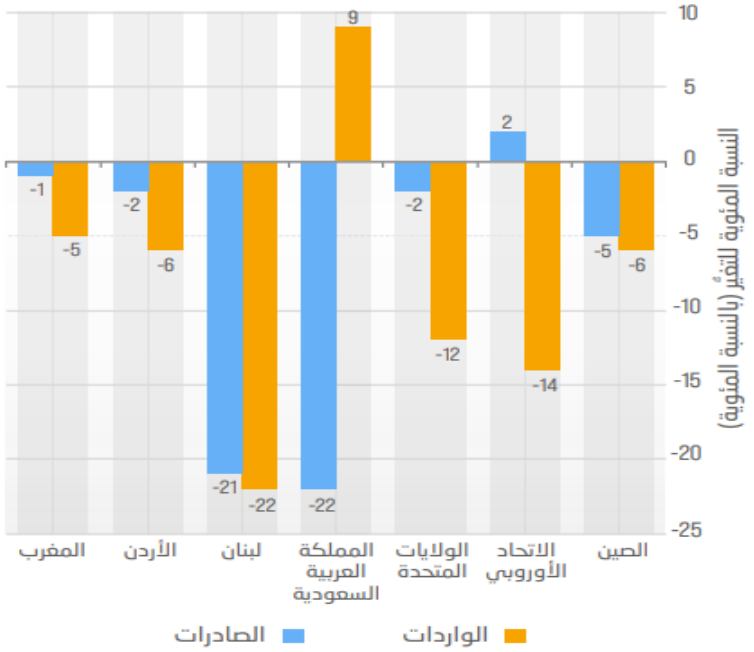

المصدر: (الإسكوا ، 2023)

يبين الشكل 2 تناقص الطلب العالمي الذي لوحظ في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023. وشهدت الواردات الخارجية في أوروبا انخفاضاً بنسبة 14%، وشهدت الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة 12%، بينما سجلت الصين انخفاضاً بنسبة 6%، مع تأثر صادراتها تأثراً كبيراً .

أما المنطقة العربية فشهدت انخفاضاً كبيراً في الصادرات خلال عام 2023. فعلى سبيل المثال، شهدت الصادرات من قطر أكبر انخفاض بنسبة 49%، تليها المملكة العربية السعودية بانخفاض بنسبة 22%، والجزائر بانخفاض بنسبة 21%، والكويت بانخفاض بنسبة 17%. وتعزى هذه الانخفاضات إلى تناقص الطلب العالمي وتراجع أسعار الطاقة .كما شهد لبنان ومصر انخفاضاً في صادراتهما بنسبة 21% و17% على التوالي. صندوق النقد الدولي (2020)

وتتركز صادرات الطاقة العربية تركيزًا كبيرًا في الأسواق الخارجية، حيث يتدفق نحو 60 في المائة منها إلى شرق وجنوب شرق آسيا، وتستأثر الصين منها بنحو 20 في المائة من صادرات الطاقة العربية، تليها الهند بنسبة 12.4 في المائة، بينما تستورد اليابان نسبة 20 في المائة أيضًا. أما بالنسبة للصادرات العربية الأخرى من السلع غير النفطية، فيأتي على رأسها المنتجات الكيماوية والهندسية، والمعادن والمجوهرات، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية. وقد ارتفعت قيمة صادرات المنطقة العربية من هذه السلع خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من التقلبات في الأسواق وقطاع الغاز. وإجمالًا، تظل المنطقة العربية هي المصدر الرئيسي للتصدير في المنطقة العربية.

الشكل 3. الصادرات غير النفطية وغير الغازية في المنطقة العربية، 2022-2023

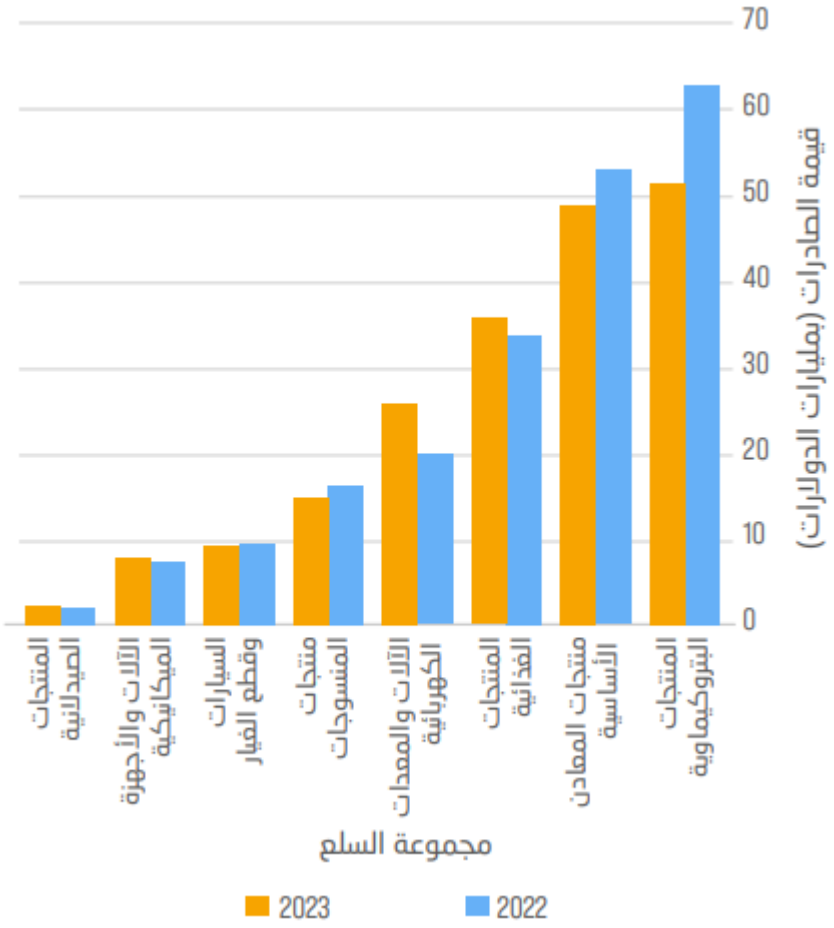

المصدر: (الإسكوا ، 2023)

وارتفعت الصادرات من منتجات الصناعات الوطنية مثل الآلات والمعادن الكهربائية، والمستحضرات الصيدلانية، والمواد الغذائية ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بمستوياتها في عام 2022، وشهدت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا أعلى من معدل نمو الصادرات النفطية خلال الفترة نفسها، حيث سجّلت الاستثمارات العربية في الصناعات الغذائية معدلات نموٍّ هامة، وقفزت حصة المواد الغذائية ضمن الصادرات غير النفطية بنسبة 14 في المائة في العام الماضي.

وكانت المملكة العربية السعودية أهمَّ سوق لتصدير الصناعات الوطنية، حيث استحوذت على نحو 40 في المائة من إجمالي الصادرات، وبقيمة تُقدَّر بنحو 28 مليار دولار.

الشكل 4. أهم أسواق وغير الغازية خلال الصادرات العربية غير النفطية الفترة 2013-2023

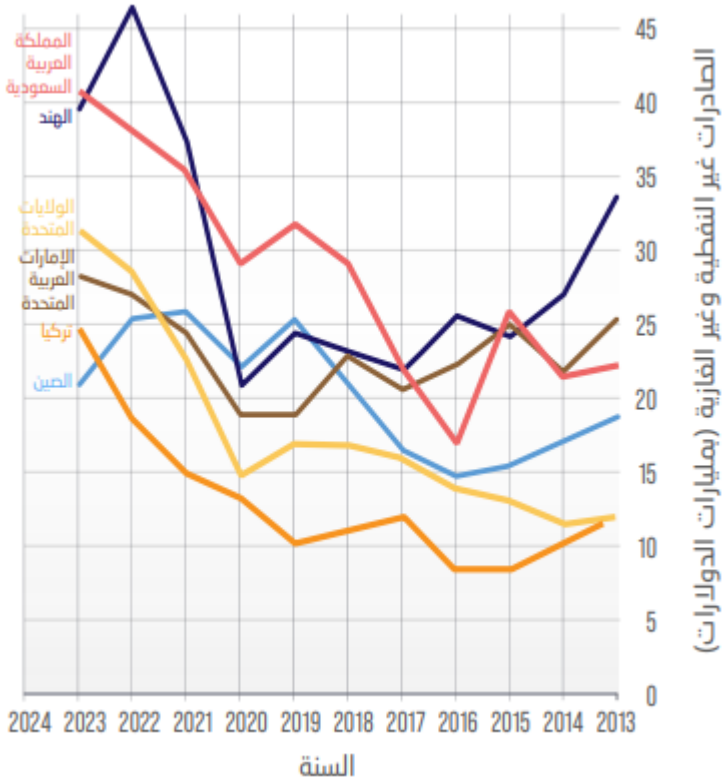

المصدر: (الإسكوا ، 2023)

وكانت أهم الصادرات إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام 2023 هي الآلات، والأجهزة، والمعادن الكهربائية، والمنتجات الأساسية، والمجوهرات، والمعادن النفيسة. واشتملت الصادرات إلى الهند على النفط الخام، والذهب، والأسمدة. أما الصادرات العربية غير النفطية إلى الولايات المتحدة فاشتملت على المعادن الأساسية، والمنسوجات، والأسمدة، والمعادن النفيسة، والأحجار الكريمة.

2-1 الواردات

شهدت المنطقة العربية، على عكس الاتجاهات العالمية في عام 2023، طفرة في الواردات بلغت 1,198.3 مليار دولار، مدفوعة بزيادة الطلب أساسًا من البلدان المصدِّرة للنفط. ويُعَدّ ذلك زيادةً قدرها 6.7% عن سنة 2022.

وجاءت واردات الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية الأكثر استيرادًا، حيث شكلتا معًا ما يقارب 35% من إجمالي واردات المنطقة. أمّا بقية الدول العربية الأكثر استيرادًا فكانت مصر والجزائر والمغرب، وقد سجّلت وارداتها الإجمالية نحو 115.8 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 10% من الإجمالي العربي. وساهمت واردات هذه الدول الثلاث بنحو 21 مليار دولار في الزيادة الكلية للواردات العربية، أي ما يعادل 5.4 نقطة مئوية من إجمالي النمو البالغ 6.7%.

وقد بلغت واردات مصر في عام 2023 نحو 75.8 مليار دولار، مشكلةً بذلك زيادة نسبية بنحو 8.7% مقارنةً بعام 2022، وساهمت وارداتها بقرابة 3.2 نقطة مئوية في إجمالي النمو السنوي للواردات العربية. واحتلت مصر المرتبة الثالثة بعد الإمارات والسعودية في قائمة البلدان العربية الأكثر استيرادًا.

وحلّت الواردات الغذائية العربية بقيمة 132.4 مليار دولار في المرتبة الأولى، وارتفعت واردات الحبوب والزيوت والسكر بنسبة 11% عن العام السابق. أما الواردات الصناعية فبلغت 86.7 مليار دولار، وكان النصيب الأكبر منها للمستحضرات الصيدلانية والسيارات والآلات. صندوق النقد الدولي (2020)

الشكل 5. أهم واردات المنطقة العربية في عام 2023

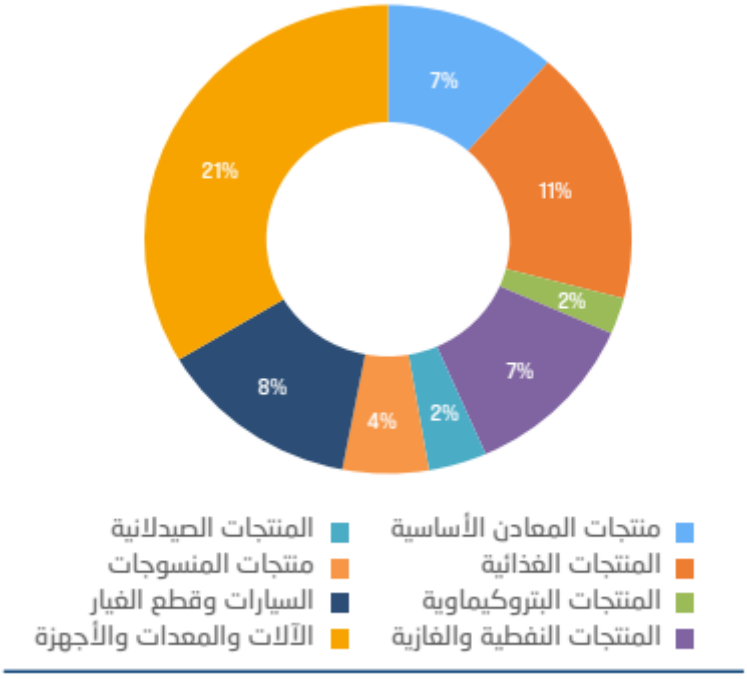

المصدر: (الإسكوا ، 2023)

تصدرت الواردات من الصين قائمة الواردات العربية بنحو 207 مليارات دولار حيث استأثرت بنسبة 17.3 في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.6 في المائة، والولايات المتحدة بنسبة 6.2 في المائة، والهند بنسبة 5.7 في المائة.

وفي عام 2023، استوردت المنطقة الآلات والمعدات والأجهزة من الصين، حيث بلغت واردات الهواتف المحمولة وحدها 25 مليار دولار، وشملت الواردات من الإمارات العربية المتحدة ما قيمته 8.3 مليار دولار من الهواتف المحمولة، و16.3 مليار دولار من المجوهرات، كما استوردت المنطقة ما قيمته 4 مليارات دولار من المحركات الثقيلة والتوربينات، و14.7 مليار دولار من الآلات والمعدات، و10.8 مليار دولار من السيارات من الولايات المتحدة. كما استوردت ما قيمته 8.4 مليار دولار من المشتقات النفطية، و8.8 مليار دولار من الهواتف و4.1 مليار دولار من المجوهرات من الهند.

2- نقاط الضعف للتجارة البينية العربية

كأي منطقة جغرافية تسعى للتكامل الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات التجارية بينها، من البديهي أن تواجه المنطقة العربية تحديات وصعوبات تستلزم تسليط الضوء عليها والعمل على حلها. تتمثل أهم التحديات التي تحد من وصول التجارة العربية البينية للمستوى المأمول فيما يلي **(Britannica, 2021)** :

2-1 تشابه هيكل الإنتاج في معظم الدول العربية، حيث تقوم أغلب الدول بتصدير السلع الأساسية الخام، خاصة الوقود المعدني والفوسفات والمعادن، في حين تتسم غالبية الواردات بكونها سلع صناعية مكتملة التصنيع، وسلع وسيطة تستخدم كمدخلات للعملية الإنتاجية، وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على الأسواق الخارجية**(Brine, 1993)** .

2-2 ضعف التنوع الاقتصادي في الدولة العربية.

2-3ارتفاع تكاليف الشحن، وطول فترة الرحلات، نتيجة ضعف البنية التحتية التي تربط الدول العربية ببعضها على الرغم من التقارب الجغرافي الذي تتمتع به غالبية الدول العربية، وهو ما قد يعرض البضائع للتلف أو انخفاض الجودة في بعض الأحيان.

هذا إضافة إلى تدنى الخدمات وضعف نوعيتها في بعض الموانئ والمطارات، بما قد يؤدى إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية . **(OECD, 2021)**

2-4 ضعف آليات ضمان وتمويل الصادرات، وندرة التمويلات بالعملات الأجنبية، وارتفاع تكاليف عمليات التأمين والتمويل .

2-5 مستوى تنافسية صادرات الدول العربية في الأسواق العالمية، مقارنة بالمتوسط العالمي وضعف القدرة التسويقية للمنتجات السلعية، نتيجة لضعف عمليات الترويج. هاما للتكامل

2-6 ضعف إجراءات والتزامات تحرير تجارة الخدمات التي تشكل حاليا محورا الاقتصادي العربي .

2-7 صعوبة الحصول على الائتمان من أهم التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في المنطقة العربية وخاصة في الدول العربية التي ترتفع فيها مخاطر الائتمان .

2-8 صعوبة إقامة اتحاد جمركي عربي، الذي قد يستلزم التخلي عن جزء من السياسات التجارية والمالية الوطنية، كما يصعب توحيد التعريفات على مستوى العالم العربي خاصة في ظل اختلاف مصالح الدول والقطاع الخاص**(Nello, 2021)** .

2-9 ضعف تفعيل اتفاقيات تسهيل التجارة، حيث تساهم هذه الاتفاقيات في تبسيط الإجراءات الحدودية وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بين الدول**(Newman, 1998)** .

2-10 لا تزال القيود والتدابير غير الجمركية عقبة رئيسة أمام تنمية التجارة البينية العربية، بالرغم من تعدد اتفاقات التجارة الحرة على مستوى المنطقة. فتحرير التجارة العربية البينية لا يقتصر على الإعفاءات الجمركية فقط بل يستلزم العمل على تقليص القيودً الإدارية والنقدية والكمية والإجرائية لتتناسب مع المعمول بها . يتطلب ذلك التعامل عالميا بشفافية من خلال آليات تسهيل المعاملات بين كافة الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية التي تشمل أجهزة حكومية وشركات مصدرة ومستوردة ووسطاء تجاريون وبنوك. عن التكاليف **(OECD, 2018)**

2-11 تعقد وطول مدة استكمال الإجراءات الجمركية والتخليص الجمركي، فضلا المرتفعة وغير المتناسبة مع طبيعة وضعف الخدمات المقدمة في موانئ الدول العربية**(Krugman & Obstfeld, 1991)** .

2-12. غياب سلاسل قيمة إنتاجية عربية وسياسات للتكامل الإنتاجي العربي من حيث تبادل مدخلات الإنتاج وبناء سلاسل قيمة عربية، بما يضعف الاستفادة من الأفضليات التجارية التي تمنحها اتفاقات التكامل الإقليمي في المنطقة العربية .

2-13 بالرغم من تزايد استخدام شبكة الإنترنت والربط الإليكتروني، لا تزال التجارة الإلكترونية ضعيفة مع تفاوت في كفاءه البنى التشريعية والبنى التحتية للتجارة الإلكترونية والربط الإلكتروني في الدول العربية.

الشكل 6. نقاط القوة والضعف للتجارة البينية العربية

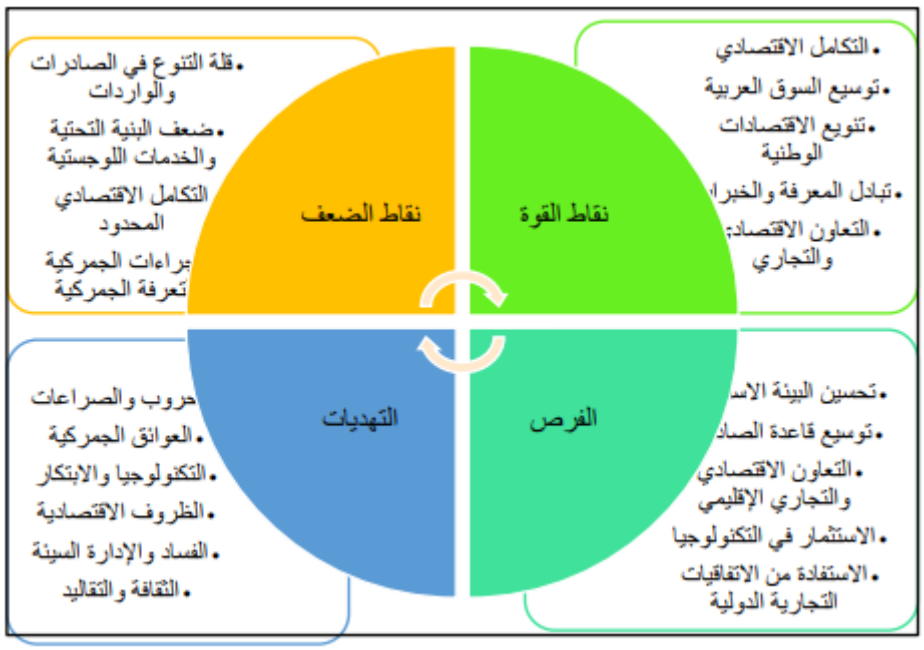

المصدر: من اعداد الباحثين

3-تحديات تعزيز التجارة البينية العربية

في ظل التطورات والتحولات العالمية، لم يعد تطوير القطاعات الإنتاجية وتطوير وتوحيد السياسات التجارية العربية خيارا، إضافة إلىً، بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي يشهدها العالم الصدمات التي ألقت بظلالها على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى مستقبل الاتفاقاتً من حقيقة أن مشار التجارية أيضا يع التكامل الاقتصادي والانفتاح التجاري لا تقتصر علىً. انطلاقا الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية فقط، بل ترتبط أيضا بحزمة من الإصلاحات فيً إزالة العديد من السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والإدارية. نذكر فيما يلي بعض السياسات والاقتراحات التي يمكن أن تمثل خطوات نحو تعزيز التجارة العربية البينية: **(Rittberger & Glockner, 2022)**

3-1 ضرورة إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرار، باعتباره يلعب دورا في تحقيق وتنمية التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، ذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان العربية.

3-2 اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل التجارة العربية البينية، من خلال الإسراع باستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهمها الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، وتحرير تجارة الخدمات، وخلق آليه لفض النزاعات والرصد والمتابعة، وتهيئة المناخ المناسب لزيادة حجم التجارة العربية البينية، وإزالة العقبات التي تعترض نموها، وسن التشريعات التي تضمن انسيابها**(Sapatheir, 2019)** .

3-3 دراسة سبل الوصول إلى التكامل القطاعي في بعض القطاعات الإنتاجية الأساسية، لتعزيز استفادتها من التجارة الحرة العربية، بغرض تطوير سلاسل قيمة إقليمية قادرة على دفعً. يمكن الوصول إلى ذلك من خلال تنسيق السياسات التجارية بين الصادرات العربية قدما الدول العربية، وتنمية المناخ الملائم لجذب الاستثمارات البينية العربية، والتقريب بين سياسات العمالة والأجور، واعتماد سياسات قطاعية تفعل سلاسل القيمة القطاعية.

3-4 تفعيل وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، بغرض الاستفادة منها واستغلالً المزايا والفرص التي تتيحها، لإقامة سوق عربية مشتركة، وبناء اقتصاد بهدف المضي قدما عربي مزدهر من خلال إقامة المشاريع التنموية، وتوفير فرص العمل المناسبة، وتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي

3-5 تفعيل مبدا الشفافية في المعاملات التجارية البينية العربية من خلال اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي يشتمل نشر قوانين ولوائح وسياسات الدول الأعضاء حول جميع الموضوعات المشمولة بالاتفاقية، وكذلك آليات الإخطار وتوفير المعلومات وتحديد مهام نقاط الاتصال الوطنية للدول الأعضاء.

3-6 الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، كالدول الأوربية، وأخذ العبر من البلدان التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية والسياسية .

3-7 تعزيز الاستثمارات العربية في المجالات المرتبطة بالبنية التحتية وخاصة قطاع النقل البري والبحري والجوي، وما يرتبط بالخدمات اللوجستية، وكذلك القطاعات ذات القدرة التصديرية والميزة التنافسية في الدول العربية .

3-8 إيلاء أولوية لدعم جهود تنفيذ النوافذ الجمركية الموحدة، التي تساعد على تسهيل جميع المعاملات التجارية، ويمكن تطوير هذه النافذة عبر الجمارك العربية في الدول العربية .

3-9 العمل على تقليص إجراءات وزمن وتكلفة إنجاز معاملات التجارة عبر الحدود، وكافة المعاملات ذات الصلة، والاستخدام المكثف للتقنية في كل مراحل التجارة**(Wex, 2020)** .

3-10 اعتماد نظم فعالة وسريعة وأقل كلفة في إنجاز المعاملات، مثل التداول غير الورقي، وتحييد المخاطر التجارية والسياسية التي تواجه التدفقات التجارية الدولية .

3-11 العمل على مواكبة التطور التقني السريع في التجارة، خاصة منها التجارة الإلكترونية، على خلفية أهميتها في تسهيل المعاملات، وتلبية أكثر فاعلية للطلب وخفض التكاليف، وزيادة معدلات الأمان ومكافحة العمليات غير المشروعة. لإلغائها، حيث تفوق التكاليف الفعلية لتصدير السلع غير

12-3 تقليص القيود غير الجمركية تمهيدا النفطية العربية بنحو 20 إلى 40 في المائة سعر تسليمها النهائي، كما أن تكلفة التجارة البينية العربية مرتفعة جدا مقارنة بالتجارة البينية الأوروبية.ً

13-3.الاستغلال الأمثل لمزايا التكامل الإقليمي الذي تتيحه الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الدول العربية، من أهمها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية وكذلك الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر (اتفاق أغادير

14-3. الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها، وتيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .

15-3منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول العربية.

16-3 مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا .ً منها

17-3 .التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

18-3 الاستخدام الأمثل لقواعد المنشأ التفصيلية للمنتجات العربية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يمكن من خلالها منع تسرب منتجات أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للمنتجات العربية، كما أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي .

19-3 تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية ورفع كفاءة وتنافسية المنتجات وحل الصعوبات الهيكلية الناتجة عن انخفاض مستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية، وعدم كفاية السياسات والتدابير المؤسسية لدى الكثير من الدول العربية، وخاصة السياسات التجارية، وآليات وبرامج تطوير القدرات الإنتاجية تأخذ في الاعتبار مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

20-3 .التوسع في تبني برامج تدريبية لبناء القدرات المؤسسية خاصة في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية، وتجارة الخدمات .

21-3 بحث سبل تمويل مشترك لمشاركة الدول العربية في المعارض الدولية**(Pelin, 2021)** .

22-3 تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والعرب وتيسير تدفق الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء، وتوجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في المنطقة العربية في المشاريع الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع التصديرية، والقطاعات التي لا يتمكن عدد من الدول العربية الدخول فيها، لغرض توفير منتجات متنوعة محليا، وإحلال الواردات بمساهمة الاستثمار الأجنبي .

23-3 دعم القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة بزيادة التبادل التجاري، مثل النقل والاتصالاتً عن تعزيز الاستفادة من اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) وآلياتها، والخدمات المالية، فضلا كالبطاقة البرتقالية (تأمين الطرف الثالث) للمركبات العابرة بين الدول العربية .

24-3 . خلق ترابط بين المنافذ الوطنية للتجارة الخارجية والتبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات بين الدول العربية لتخفيف تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير.

25-3 دراسة إمكانية عقد اتفاقيات تجارية للدول العربية كتكتل مع تكتلات أخرى

26-3. استكمال انضمام بقية الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

27-3 العمل على تعزيز مستويات جودة المنتج على مستوى الدول العربية، وتطبيق المعايير والمواصفات العالمية على المنتجات العربية.

خاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن التجارة البينية بين الدول العربية لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي العربي. فرغم الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة، والتي تشمل وفرة الموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، والتقارب الثقافي واللغوي، إلا أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يظل ضعيفًا مقارنة بالإمكانيات المتاحة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات المتداخلة، أبرزها التعقيدات الجمركية والإدارية، وعدم التنسيق بين

السياسات التجارية والاقتصادية، وضعف البنية التحتية اللوجستية، فضلًا عن استمرار الاعتماد على الاقتصادات الريعية في بعض الدول، ما يقلل من تنوع المنتجات القابلة للتصدير والتبادل التجاري داخل المنطقة .

إلى جانب ذلك، فإن التباين في مستويات التنمية بين الدول العربية، وغياب الإرادة السياسية الكافية لتفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة، يؤدي إلى بطء تنفيذ الخطط الطموحة التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية. كما أن بعض النزاعات السياسية وعدم الاستقرار في بعض المناطق العربية يشكلان عائقًا إضافيًا أمام تدفق السلع والخدمات بسلاسة بين الدول، مما يضعف من قدرة الأسواق العربية على التكامل وتحقيق النمو المستدام .

ورغم هذه التحديات، فإن المستقبل يحمل فرصًا واعدة يمكن للدول العربية استغلالها لتطوير التجارة البينية وتحقيق مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي. ومن أهم هذه الفرص تسارع التحول الرقمي والتوسع في التجارة الإلكترونية، حيث يمكن أن توفر التكنولوجيا الحديثة حلولًا عملية لتجاوز العديد من العقبات التقليدية، مثل تبسيط الإجراءات الجمركية، وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، وتحسين كفاءة سلاسل التوريد عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير البنية التحتية المشتركة، مثل شبكات النقل والمواصلات واللوجستيات، يمكن أن يسهم في تقليل تكلفة التجارة وتحفيز الاستثمارات البينية .

كما أن تعزيز التنسيق بين الدول العربية في مجال السياسات الاقتصادية، وتوحيد المواصفات والمعايير للسلع، وتفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قد يساعد في إزالة الحواجز التجارية وتحقيق مستويات أعلى من التكامل. وعلاوة على ذلك، فإن العمل على تنويع الاقتصادات الوطنية، من خلال تشجيع الصناعات التحويلية والزراعة والصناعات التكنولوجية، يمكن أن يزيد من حجم التبادل التجاري ويحد من الاعتماد على الأسواق الخارجية .

ختامًا، فإن النهوض بالتجارة البينية العربية يتطلب إرادة سياسية قوية، وإصلاحات هيكلية عميقة، وتعاونًا حقيقيًا بين الدول العربية، بما يحقق التنمية المستدامة ويعزز من مكانة المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي. فالاستثمار في المستقبل يبدأ اليوم، وكل خطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي تمثل لبنة أساسية في بناء اقتصاد إقليمي أكثر استقرارًا وازدهارًا.**(WTO, 2021)**

المراجع

المراجع العربية

.1الإسكوا (2019). "اللجنة للسياسات التجارية ".

.2البنك الدولي (2023). "التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي: الفرص والتحديات ".

.3البنك الدولي (2019). "قاعدة بيانات حول التجارة العالمية المتكاملة ".(WITS)

.4صندوق النقد العربي (2020). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد ".

.5صندوق النقد الدولي (2020). "آفاق الاقتصاد العالمي ".

.6مجلس التحليل الاقتصادي (2014). "تأثير سياسات التجارة الدولية ودور البنية ".

المراجع بالانجليزية

1. Britannica. (2021). "Benelux: European Economic Union."

2. Brine, J. (1993). "Comecon: The Rise and Fall of an International Socialist Organization". *International Organizations Series*.

3. OECD. (2021). "Discover the OECD: Better Policies for Better Lives".

4. Nello, S.S. (2021). *The European Union: Economics, Policies and History* (3rd ed.). McGraw-Hill Education.

5. Britannica. (2021). "International trade".

6. Newman, M. (1998). "Trends in trade and investment policies of European Economic Community: Effects of Membership".

7. OECD. (2018). "Trends in trade and investment policies in MENA region", *MENA-OECD Working Group on Investment: Background note*.

8. Krugman, P., & Obstfeld, M. (1991). *International Economic Theory and Policy* (2nd ed.). Harper Collins Publishers Inc.

9. Rittberger, B., & Glockner, I. (2022). "The European Coal and Steel Community (ECSC) and European Defence Community (EDC) Treaties". في Newman, M. (Ed.), *European Integration Policy* (pp. 16–17).

10. Sapatheir, P. (2019). "European Free Trade Association EFTA". Research Institute.

11. Wex. (2020). *NTMs: The Good, the Bad, and the Ugly*.

12. Pelin, J. (2021). "The GATT/WTO Issue". في Olgiston, P. (Ed.), *Oxford University Press Inc.*

13. WTO. (2021). "Current developments in the global international trade environment".